



ثورة اذا اكتملت...

في عنوانه العريض، يوازي التطور الحاصل في سوريا منذ ايام، ثورةً، او لنقل انه يفترض على الاقل بهذا القرار القاضي بفصل "البعث" عن الدولة ان يهزّ حتى الاعماق منظومة السلطة القائمة في دمشق والثابتة، رغم كل التقلبات الايديولوجية، منذ اربعة عقود.

وفي اي حال، لا يجوز الاستخفاف باهمية هذا الفصل بداعي الاستخفاف بما تبقى من "البعث". فاذا كان صحيحاً ان النظام القائم في سوريا قد حصر سلطة القرار في دائرة لا ينتمي اليها اعضاء "البعث" ولا كوادره، فالصحيح ايضاً ان التعبئة الحزبية بلغت حدّاً من الطغيان يجوز معه اعتبار التخلي البعثي عن استملاك جهاز الدولة انجازاً في ذاته.

ولكن مهلاً، فالثورة لم تحصل بعد وما زال للحكاية فصول. وما كان يمكن ان يعني ثورةً لا يعدو كونه خطوة صغيرة، ولو استتبع الاعلان المبدئي دعوة رسمية الى المحازبين لعدم التدخل في شؤون الدولة.

الخطوة تذهب لا ريب في الاتجاه الصحيح، الا ان المسؤولين في سوريا يبدون مصرين على عدم الاقرار بصحة الاتجاه، وكأن شيئاً ما يخيفهم، فيفضّلون على جاري العادة ابقاء الخطوة غير مكتملة. التردّد مفهوم وان لم يكن مشروعاً في ظل حاجة المجتمع السوري الملحة الى تجديد بناه. وفي جميع الاحوال، ليس المجتمع السوري بالتأكد ما يخيف القيمين على سياسته ويحول دون افصاحهم عن وجهتهم (اذا كانوا يعرفونها). ما يخيفهم هو ما ينقص الخطوة حتى تكتمل ويكتمل معها الاصلاح ويستقيم.

والمفتقد في قرار الفصل بين الدولة والحزب هو، تحديداً، التعيين الدقيق لمعناه في سياق التاريخ السوري وخصوصاً انه ظهر كأنه معلق في اللازمان، لا ينطوي على مفعول رجعي ولا يمتدّ الى رؤية مستقبلية.

ليس المقصود بالمفعول الرجعي ان يصار الى تجريد البعثيين الذين سبق وانخرطوا في سلك الدولة من مناصبهم، فذلك سيؤدي، لو حصل، الى اقالة كل موظف كبير او صغير وكل مسؤول مدني او عسكري، من اصغر فرع مخابرات الى رئاسة الجمهورية. ولا نحسب ان المسؤولين السوريين بلغوا حدّاً من الترقّع يدفعهم الى الاستقالة الجماعية، ولو انهم اقتنعوا بوصولهم الى الطريق المسدود. فالمفعول الرجعي يعني فقط الادراك ان الشرعية التي تقوم عليها السلطة البعثية في الدولة السورية المنزوعة "البعث"، هي شرعية متقدمة في افضل الاحوال وان لا مجال لـ"ترقيعها"، ولا بد من البحث عن شرعية جديدة لا سبيل اليها غير عقد اجتماعي جديد.

اما الرؤية المستقبلية المتقدمة، فهي بالذات التي تمهد، اذا توافرت، لهذا العقد الاجتماعي الجديد الذي تحتاجه سوريا. شروط هذا العقد معروفة، وقد مضت اطراف المعارضة السورية بعيداً في السعي الى استيفاء شروطها، من رياض الترك وتجمعات المثقفين الى قادة الخارج في "الاخوان المسلمين". لكن السلطة في المقابل اختارت حتى الآن ان تتعامى عما يترتب عليها من واجبات من اجل التهيئة للعقد الاجتماعي الجديد. وأول هذه الواجبات التخلي ليس فقط عن دور "البعث" في جهاز الدولة، بل عن احتكاره للعمل السياسي على جميع مستويات المجتمع، وثانيها الدعوة الى انتخابات عامة وحرّة



تشارك فيها جميع الاحزاب، بما فيها "البعث" اذا شاء واستطاع، وتقضي الى تشكيل مجلس نواب يحمل صفة تمثيلية حقيقية وتكون مهمته صوغ دستور تعددي جديد. بيد ان مثل هذه النظرة المستقبلية تتعدى حزب "البعث" لتطرح مصير صيغة الحكم بكل ابعادها، واولها البعد المخبراتي. ولعل الخطوة التي يجب ان تستتبع مباشرة فصل الحزب عن الدولة هي وضع حد للفصل القائم بين المخبرات والدولة، هذا الفصل الذي اتاح ويتيح اختزال الثانية بالاولى. لنكن اوضح: ليس المطلوب ان تنمهي المخبرات مع الدولة، فهذا حاصل بالفعل، بل ان تصبح المخبرات مجرد اداة للدولة، من دون اي استقلالية سياسية تتيح لها التصرف على هواها، لا يحد حريتها الا صراع النفوذ في ما بينها.

سمير قصير



Id-Reference	03-Pr-000694	
Media	(Support)	HC
Title		ثورة اذا اكتملت...
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		٢٠٠٣/٧/١١ 11/7/2003
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	رياض ترك
	Locations	سوريا
	Dates	
	Themes	سوريا - نظام بعثي - اخوان مسلمين - سوريا. نظام. حزب. بعث. سوري - ثورة - مسؤولون. سوريون - مجتمع. سوري - تاريخ. سوري - بعثيين - مخبرات. سورية - معارضة. ثورية - جهاز. دولة
Subject		